الحكومة غير جادة في تنفيذ التحول الديمقرطي

تعليقات في السياسة الداخلية

سليمان حامد الحاج

مرة أخري يتأكد أن الحكومة لا تريد استبدال القوانين القديمة التي تفضي الي التحول الديمقراطي .

جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧م عن التحول الديمقراطي وتعديل القوانين و ما نصه «أن العام ٢٠٠٧ هو عام الأساس الذي شهد أصدار التشريعات ... الخ.» هذا قول مردود لأن العام لم يشهد من أصدار التشريعات التي تمس التحول الديمقراطي سوي قانون القوات المسلحة.

جاء في ذات الخطاب «أما في مجال الحقوق الدستورية فستشهدون مزيدا من التوسع في أطلاق الحريات السياسية العامة . بما يتواءم بين الحرية المسؤولية وفق القانون حتي يكون حكمه ملزما وموجها للدولة والجماعات والافراد».

واقع الحالة السياسية الراهنة يؤكد عكس ذلك تماماً . فبدلاً من التوسع في اطلاق الحريات ، صار تضييقها وإحكام خنقها هو ما تعيشه الصحافة وحق التعبير بما تقوم به سلطات الأمن عبر الرقابة القبلية والبعدية ووصلت درجة مهينة لم تحدث في تاريخ السودان عندما طلب من رؤساء الصحف احضار اصداراتهم للرقابة في رئاسة جهاز الامن ، وتمارس المصادرة للمقالات أو للصحفية كلها.

ولا زالت سلطات الامن تواصل حجر اقامة الندوات والليالي السياسية في الميادين العامة. فأي توسع للحريات ذلك الذي يتحدث عنه رئيس الجمهورية.

يصل نفس خطاب رئيس الجمهورية درجة سامقة من الوعود الجوفاء التي لم تشهد تنفيذاً علي أرض الواقع . فقد وعد بأن دورة عام ٢٠٠٧م ستنظر في مشروعات القوانين الخاصة بالشرطة والأمن والمخابرات وقانون الانتخبات وغيرها الا أن تلك الدورة لم تشهد أياً من تلك القوانين.

أما في خطابه في ٧ ابريل ٢٠٠٨م أمام الهيئة التشريعية القومية فقد ورد فيه أن مجلس الوزراء أجاز «٩٥» مشروع قانون، مما يؤكد -حسب قوله- رغبة الحكومة وصدق توجهها لانفاذ الدستور نصاً وروحاً. وأضاف «ولقد أصدرنا التوجيهات ما يضمن إيداع عشرين مشروع قانون في مطلع دورة مجلسكم الموقر هذه. فقد عقدنا العزم علي استكمال توفيق القوانين كافة مع أحكام الدستور قبل مطلع يوليو من هذا العام...».

هذا التصريح بعيد عن الواقع الماثل . فقد تبقي من عمر المجلس الوطني مع استبعاد العطلات الرسمية وغير الرسمية أقل من سبعة أشهر مفترض أن يناقش فيها ٥٩ مشروعاً أجازها مجلس الوزراء . فاذا كانت مجموع جلسات المجلس في هذه الفترة - في أحسن الفروض- تبلغ ٢٥٢ جلسة وسيناقش المجلس قانوناً كل ٤ جلسات، فهو وقت غير كاف وفقاً للممارسات العملية خلال الدورات السابقة.

مع القضايا الهامة ناهيك عن أمهات القوانين التي تتعلق بالتحول الديمقراطي. فعلي سبيل المثال إستغرق قانون الاحزاب أكثر من «٣» أشهر لإجازته ولم تستكمل حتي الآن جوانبه القانونية والاجرائية ليصبح ساري المفعول في الواقع العملي. أما قانون الشرطة فقد ظل الجدل حوله لأكثر من دورة كاملة ولم يقدم حتي الآن . وقس علي ذلك مشروع قانون الانتخابات والامن والمخابرات ... الخ. فكيف يراد للمجلس الوطني أن يناقش ويجيز عشرون قانوناً خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٨م . ذلك لن يحدث الا إذا تم تغيير ملحوظ في زيادة ساعات عمل المجلس ورفع الايام التي تعقد فيها جلسات الي ما لا يقل عن خمسة أيام.. ومع ذلك يصعب القطع بأن المجلس الوطني سيجيز أمهات القوانين المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

غير أن ما هو أكثر مدعاة للدهشة وآثار تعجب عدد كبير من النواب ، نوعية مشروعات القوانين التي أودعت علي منضدة المجلس لمناقشتها في الفترة القادمة وهي:

١. مشروع قانون الصحة العامة القومي لسنة ٢٠٠٨م.(٢). مشروع قانون القومسيون الطبي القومي لسنة ٢٠٠٨م.(٣). مشروع قانون القياس والمعايير لسنة ٢٠٠٨م.(٤). مشروع قانون المعادن النفيسة والاحجار الكريمة لسنة ٢٠٠٨م.(٥). مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠٠٨م (٦). مشروع قانون مكافحة التبغ «تعديل ٢٠٠٨م». (٧). مشروع قانون قانون المجلس القومي للسكان لسنة ٢٠٠٨م.(٨.) مشروع قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة ٢٠٠٨م(٩.). مشروع قانون السياحة القومي لسنة ٢٠٠٨م .

رغم اتفاقنا مع ضرورة اجازة كل تلك القوانين، إلا أنه لا يستقيم عقلاً أو منطقاً أن نأخذ من بين مشاريع القوانين تلك مثل مشروع الاحجار الكريمة، والسياحة والقياس والمعايير الخ ... الأسبقية في جدول أعمال المجلس الوطني علي القوانين التي ترسخ التحول الديمقراطي مثل قانون الانتخابات والامن والمخابرات والشرطة، والصحافة والمطبوعات، وحقوق الانسان ...الخ. والتي لم تودع حتي الآن في منضدة المجلس.

مثل هذا القياس للأسبقيات يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ما تقوله الحكومة عن التحول الديمقراطي لا يجمعه جامع مع ممارساتها.

سنظل نؤكد ايضاً أن الحرية والحقوق الديمقراطية لا تمنح، بل تنتزع إنتزاعاً وقسراً بالنضال الشعبي المثابر المنظم والموحد.

رفض دارفوري ... تحفظات جنوبية وتشكيكات حزبية

التعداد السكاني غداً .. ماجدوى النتائج ؟

عادل بدر علي

في الوقت الذي تقرر فيه إنطلاقه غداً الثلاثاء فإن وقائع كثيرة تشكك في جدوي تعداد السكان والمساكن الخامس والذي يتوقع أن تكون ليلة إسناده عصيبة تحمل الكثير من المفارقات فكبير مستشاري رئيس الجمهورية السيد مني أركو مناوي طالب الدارفوريون بمقاطعة التعداد وهو ما رفضه المؤتمر الوطني وسخر منه بوصفه «لمناوي» علي لسان نائب رئيس دائرة دارفور الكبري بالشخص «غير المؤثر» في دارفور وكذلك أعلنت بعض حركات دارفور موقفاً عدائياً تجاه التعداد.

ولكن دارفور ليست وحدها فحكومة الجنوب بالرغم من موافقتها علي إجراء التعداد غداً الثلاثاء إلا أنها قالت وعلي لسان قيادي بارز بالحكومة «أن نتائج التعداد قد لا يعتمد عليها في تقسيم الثروة والسلطة والاستفتاء القادم في ٢٠١١». إذاً فمع كل هذه المعطيات والتي يزيدها قوة التقرير السنوي الخامس للمركز النرويجي للاجئين الذي أوضح في تقريره أول أمس أن السودان به (٥) مليون مشرد وهو ما يجعل كل الاحتمالات قائمة في ظل هذه الظروف المعقدة.

الاستاذة سارة نقد الله القيادية بحزب الامة وعضو المفوضية القومية للدستور قالت في حديثها «للميدان» أن كل هذه القضايا التي ذكرناها ستؤثر علي التعداد لأن عزل إقليم دارفور وعدم استجابة الجنوب تخل باهداف التعداد التنموية وما يمكن أن يخطط له من مشاريع خدمية تستوجب معرفة عدد السكان بكل من ولايات السودان ، مبينة أن الاصل أن يقوم التعداد باعداد جيد كما أوردت الاتفاقية والتي تقر عملية التعداد بنهاية العام الاول للإتفاقية وهو ما تراه لم يتحقق باعتبار أن اللجنة العليا للإحصاء لم تستعن بالاخرين وجاءت بكل المشرفين من المؤتمر الوطني في الوقت الذي كان من المفترض ان يكون التعداد شفافاً ليطمئن الناس لنتائجه داعية لتبني تعداد ١٩٩٣ في دارفور. بعد أخذ معدل النمو في الحسبان.

واتفق الاستاذ فاروق ابوعيسي ممثل التجمع في المفوضية مع سارة حول اشراك القوي السياسية حيث أوضح في حديثه مع «الميدان» أنهم لجنة الاحزاب اجتمعوا عدة مرات بالجهات المعنية بالتعداد مطالبين بضرورة الشفافية وتغطية كل السودانيين داخل وخارج السودان وإشراك كل القوي السياسية حتي يكون مرضي عنه باعتباره أساس لتوزيع الدوائر الجغرافية وتعتمد عليه نقاط عديدة في قانون الانخابات «ولكن الجهات المعنية لم تستمع إلينا».

ولكن كل هذه التحفظات لم تمنع الاستاذ فاروق أبو عيسي من أن يطالب بالمشاركة في التعداد مع تثبت ان أي خلل تتحمله مسؤوليته الجهات المعنية التي أعدت للتعداد رافضاً تعجل النتائج فيما يتعلق بتعداد الجنوب.

العميد «م» عبد العزيز خالد رئيس حزب التحالف السوداني رفض ما ردده المؤتمر الوطني حول إكتمال الاعداد للتعداد بدارفور وقال «للميدان» أن حديث المؤتمر الوطني حول هذا الامر ووصفه «لمناوي» أن حديث المؤتمر الوطني حول هذا الامر ووصفه بالرجل غير المؤثر هو تكرار للأحاديث سابقة التي وصفت فيها المؤتمر الوطني حركات دارفور قبل سنوات بأنها غير مؤثرة ويمكن القضاء عليها مؤكداً إستمرار سياسات الإنقاذ مع من فاوضتهم من تجاربهم معتبراً أن هذه السياسة هي التي تسعي لإبعاد شعب دارفور من التعداد الذي يعتبر أساس الانتخابات.

وأكد خالد موضوعية الحركة فيما يتعلق بقضية الدين والعرق أهمية أن يعرف السودانيون إلي أين وصلت هذه القضايا وما هو عدد المسلمين والمسيحيين الحقيقي حتي لا تطلق الدعاوي بالاكثرية في كل وقت ، محذراً في ذا ت الوقت من أن إستمرار سياسات المؤتمر الوطني في الخلافات ستقود البلاد للحرب مرة أخري .

د. الشفيع خضر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني أوضح «للميدان» أن النتاج العام لهذه العقبات يعطي مؤشرات سلبية لعملية التعداد معتبراً إياه عملية محورية بحساب «نيفاشا» والقضايا الأخري المرتبطة بالتوزيع الديمغرافي والانتخابات مما تستدعي حشد قومي وإشراك القوي السياسية في العملية بكاملها.

ويري د. الشفيع أن أزمة التعداد في دارفور أزمة حقيقية في ظل وجود الاف النازحين الذين كان يجب عدهم في قراهم الأصلية وأن عد هؤلاء النازحين في المعسكرات يعني عد «آخرين» احتلوا قراهم الأصلية، مطالباً الجهات المعنية باعتماد تعداد ١٩٩٣م كمؤشر لعد السكان في دارفور حتي يتم تعداد حقيقي وبطريقة سليمة في الاقليم والاسراع بحل أزمة دارفور ويمضي «الشفيع» إلي أن إعتراضات الحركة حول التعداد فيها الكثير من الوجاهة ولكن الطريقة لم تكن صحيحة لأنها أستخدمت اسلوب «اللحظة الاخيرة» في الوقت الذي كان يمكن أن يتم التشاور مع كل القوي السياسية حول تلك الاعتراضات وإن هذه كانت فرصة لاتفاق قومي خاصة وأن مذكرة القوي السياسية أول أمس أوضحت أن كل القوي عدا الشريكين مجمعة حول التحفظات الخاصة بالتعداد ، مضيفاً أن هناك عدم توافق ما بين الشريكين وكذلك بين رئيس الحركة وحكومة الجنوب، مبيناً أن لا بد من أن يكون هناك بسط ثقة في عملية التعداد وأنه بالرغم من وقوفهم مع التعداد إلا أن التعداد يظل في أزمة ما دامت دارفور في أزمة وخلافات الشريكين مستمرة مما يتطلب إجراءات خاصة أكثر نتيجة لهذه الظروف المعقدة.

الامم المتحدة والتي تساهم بالقدر الأكبر في ميزانية التعداد وبتقديم الدعم اللوجستي والفني ورفع الوعي لم تخفي تخوفها من تعثر التعداد لذلك فالامين العام للأمم المتحدة بان كي مون حرص علي متابعة الامر بنفسه مناشدا السودانيين بالوصول لتعداد كامل وأمن مبيناً أن أي تعثر آخر للتعداد له تبعاته المالية والسياسية.

أنه و مع كل هذه التعقيدات يبقي السؤال الملح هل ستكون نتائج التعداد ذات جدوي في ظل التخوف الأممي والرفض الدارفوري والتحفظات الجنوبية والاحتجاجات الشعبية وتشكيكات الاحزبا السياسية أم أن الذين أعدوا للتعداد يريدونه هكذا تعداد بلا نتائج أو قل نتائج بعينها.

نطالب باجماع يحقق التحول الديمقراطي المنشود

حسن عثمان

في يوم الثلاثاء ٣/٢٥ صرح السيد /د. عبد الله ادريس بأن المفوضية القومية للمراجعة الدستورية لم تنجح في توحيد رؤي الاحزاب السياسية حول النظام الانتخابي وأن المفوضية خلصت الي توافق كل الاطراف بنسبة ٩٠٪ من القانون ، وما تبقي هو فقط الخلاف حول النظام الانتخابي والذي لا يشكل أكثر من ١٠٪ من القانون.

هذا الحديث لا ينطبق علي الواقع اذ تقدم أكثر من ١٣ حزباً سياسياً بمذكرة للمفوضية بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٧، تحوي وجهة نظرها حول قانون الانتخابات ، والتي لم يؤخذ بنقاط أساسية منها في مشروع القانون المقترح.. والتي يمكن أن نلخصها في الآتي:

أولا: المفوضية القومية للانتخابات :

أ- القانون حدد أن أعضاء المفوضية القومية للانتخابات يتم تعيينهم بواسطة السيد رئيس الجمهورية .. وأن المقترح المقدم من القوي السياسية هو أنه بعد التشاور تقوم القوي السياسية بترشيح ١٥ أسماً للمفوضية يتم رفعهم لرئيس الجمهورية ليختار من بينهم ٩ لعضويتها علي أن ينالوا موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني مع التأكيد علي ضرورة أن يشمل التشكيل ثلاثة نساء علي الأقل.

ب- أن يتم التشاور بين المفوضية القومية للانتخابات والقوي السياسية حول توقيت الانتخابات وتحديد الدوائر وكل ما يتعلق بالقضايا الأساسية الخاصة بها .

ج- بما أن المفوضية القومية للانتخابات تمتلك سلطات واسعة حول موضوع الانتخابات يجب أن تعالج قراراتها بموافقة ثلثي عضويتها.

ثانيا:حول إجراءات الانتخابات:

أن يكون مقر التسجيل للانتخابات هو مقر الاقتراع والفرز.. مع التأكيد علي حضور ممثلي المرشحين ومنظمات المجتمع المدني فاعلاً منذ مرحلة التسجيل وحتي عملية فرز الأصوات وضرورة إعداد البطاقة الانتخابية للشخص المقترع تشمل البيانات المطلوبة ، تسلم له في مرحلة التسجيل، يبرزها عند حضوره للاقتراع حيث يتم مطابقتها مع السجل الانتخابي.. والذي يجب أن يكون سجلا دائماً تجري علي أساسه الانتخابات علي كل المستويات»رئاسة الجمهورية ، الولائية، المحلية».

ثالثا: حول شروط الترشيح:

ورد في القانون حول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يحوز المرشح علي تزكية ١٥ الف ناخبا علي أن يشملوا ١٨ ولاية وألا يقل عدد المزكين في كل ولاية عن ٢٠٠ ناخب بالنسبة لترشيح رئيس حكومة جنوب السودان يجب أن يحوز علي تزكية ١٠ ألف ناخب تشمل ٧ ولايات علي ألا يقل عدد المزكين في كل ولاية عن ٢٠٠ ناخب . بالنسبة للمرشحات من النساء يجب أن تحوز كل مرشحة علي تزكية ١٠٠ ناخبة.. ترشيح الوالي يجب أن يحوز علي تزكية ٥ ألف ناخب تشمل نصف عدد المحليات بالولاية . وأن يحوز عضو مجلس الولاية علي تزكية ١٠٠ ناخب.

هذا الواقع يفرز صعوبات وتعقيدات أمام المترشحين ورأينا أن يعالج القانون مسألة الترشيح بإعتماد تزكية الاحزاب لمرشحيها زائداً اثنين من الناخبين والاكتفاء بتزكية شخصين من الناخبين في حالة الترشيح المستقل.

رابعاً : التأمين:

حدد القانون أن يودع المرشحون لرئاسة الجمهورية تأميناً قدره ١٠ مليون جنيه «بالقديم» .. لرئاسة حكومة جنوب السودان ٥ مليون جنيه «بالقديم» للوالي ٢ مليون جنيه بالقديم .. لعضوية المجلس الوطني ٢٠٠ ألف جنيه بالقديم لمجلس جنوب السودان ١٠٠ الف جنيه بالقديم لمجلس الولاية ٥٠ ألف جنيه بالقديم وأكد علي أنه من لم يحوز علي ١٠٪ من الأصوات لا يسترد تأمينه .. في حالة معالجتنا لهذا الواقع حسابياً فإننا نجد أن الحزب الذي سوف يقدم ترشيحاته لكل هذه المواقع عليه أن يقدم تأميناً قدره ٢٥٠ مليون جنيه بالقديم والذي يشكل عبءً مالياً ضخماً .. ورأينا أن يكون مبلغ التأمين في كل المستويات فقط ٥٠ ألف جنيه بالقديم .

خامساً : الرقابة:

أهمية الرقابة الانتخابية تتمثل في إجراء الانتخابات بشفافية تحقق سلامة ونزاهة العملية الانتخابية .. والتي يمكن ايجازها في توفير أدوات ومعدات ومستندات العملية الانتخابية بالمستوي الذي يحقق الشفافية المطلوبة وتمكين مناديب المرشحين من أداء دورهم دون تعقيدات في علاقتهم بضابط الانتخابات..

وتوفير المساحة الزمينة الكافية لاجراءات الطعون والرسوم المناسبة لذلك أخيراً نؤكد أنه قد تم رفع هذه الملاحظات للسادة المفوضية القومية للمراجعة الدستورية قبل أن يتم رفع القانون للمجلس الرئاسي وأن لم يوضع أي أعتبار لها من قبل المفوضية وعليه نقترح وفي أتجاه الوصول لإجماع حول القانون . أن يتم اجتماع يضم الشريكين والقوي السياسية والمفوضية القومية للمراجعة الدستورية للوصول لقانون انتخابات يحقق التحول الديمقراطي المنشود.

فينيق

مجدي الجزولي

طريق نيفاشا...إلى أين؟

تعثر جهاز الدولة الاسبوع الماضي على عتبة التعداد السكاني حتى انكب على وجهه ليعلن ساعات قبل التعداد تأجيل العملية برمتها اسبوعا آخر، وهو حادث في حساب سياسة الدولة عظيم، إذ يستتبع خسارة مالية تقدر بملايين الدولارات، وأهم من ذلك يشي بعجز الحكومة القائدة لهذا الجهاز عن الإتيان بمسؤولياتها في موعد قطعته على نفسها مريدة مختارة، هذا بغض النظر عن الصراع الدائر بين شريكي نيفاشا حول التعداد. الخلاصة أن أزمة القيادة السياسية انتقلت كما هي إلى الجهاز الإداري، إذ أصبح كمجلس الوزراء قسمة بين طرفين سياسيين يخدم أجندتهما، اتفقت أم اصطرعت، ولا يعرف لشؤون الدولة ترتيبا.

في الواقع لا يحق لنا الاستغراب فالخدمة المدنية أضحت منذ «فجر الانقاذ» جهازا سياسيا يجمع أهل الولاء لنظام الحكم ويستبعد بالضرورة أهل الكفاءة، ما حتم تفكك دولاب العمل تبعا لتبدل أولوياته فبدلا عن خدمة أغراض الشعب غدى خادما لغرض السلطة الوحيد، أي الحفاظ على نفسها. ثمة رابط بنيوي بين هذا التحول السلطوي في أهداف الخدمة المدنية وبين فشل الدولة في الحفاظ على الهيمنة أو «الهيبة» في لفظ السيد الرئيس، إذ تداعت الدولة من أطرافها بالغضب الشعبي عليها، فسقط لواؤها في جهات البلاد كافة حتى تقزمت في مثلث حمدي الشهير.

الجديد أن هذا العجز المزمن قد انتقل إلى مركز السلطة السياسية فبعد أن كان محدودا في مظاهر مثل تمرد أجهزة الجباية على قرارات السيد الرئيس الداعية إلى تقليص رسوم المرور السريع، أو تمرد وزارات مركزية على سلطة المراجع العام، أصبح بحادثة تأجيل التعداد شللا في مركز اتخاذ القرار السياسي وانفصالا بين مراد من يتخذون القرار ومن يقومون بتنفيذه. وإلا فما تفسير أن يعلن المتحدث باسم حكومة الجنوب تحفظ حكومته على نتائج التعداد مسبقا ما لم تكتمل عودة النازحين (!)، بينما يعلن رئيس لجنة الإحصاء السكاني في الجنوب أن التعداد قائم في الميعاد الذي حدده الجهاز المركزي للإحصاء تنفيذا لقرارات رئاسة الجمهورية، وأن تصريحات حكومة الجنوب ذات طابع «سياسي». هذا وقد أعلن السيد النائب الأول ورئيس حكومة الجنوب في محفل بمدينة رمبيك يوم الخميس الماضي أن التعداد لا بد قائم في الميعاد الذي حددته الرئاسة بغض النظر عن عودة النازحين المرجوة، وأن إحصاء المواطنين من جنوب البلاد سيتم أينما كانوا داخل حدود السودان.

الثابت أن اتفاقية نيفاشا قد أوقفت الحرب اللعينة في جنوب السودان وأوفت الجنوب بعضا من حقوقه العادلة، لكن شريكاها ورغم البنود التفصيلية بينهما يغرقان كل ساعة في أحد أكوابها، بينما تنقبض أنفاس العباد وتسكن حركة البلاد في انتظار حكمهما، هل حرب مرة أخرى أم سلمت الجرة؟

افق...مفتوح

عفاف ابوكشوة

توسيع ماعون المشاركة لحسم الخلاف حول قانون الانتخابات

اقترحت القوى السياسية المعارضة في المذكرة التي سترفعها لمؤسسة الرئاسة، تكوين لجنة من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والقوى السياسية يوكل لها النظر في مسودة مشروع قانون الانتخابات للعام ٢٠٠٨م، للتوافق عليه. وذلك إعلاء من شأن الاجماع الوطني باعتبار إن التوافق على قانون انتخابات ديمقراطي يعد من المستحقات الأساسية للسلام في السودان.

ويأتي هذا الاقتراح استناداً على ما أكده النائب الأول لرئيس الجمهورية - رئيس الحركة الشعبية القائد سلفاكير ميارديت عقب لقائه بوفد مفوضية الدستور - إن حسم القضايا الخلافية حول القانون لن يكون ثنائياً بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، في ظل حرص المفوضية على الاجماع الوطني عليه.

كما أشارت صحف الأمس إلى أن المفوضية القومية للمراجعة الدستورية استعجلت الرئاسة لإنهاء الخلاف حول القانون واجازته توطئة للدفع به للبرلمان قبل انتهاء دورته الحالية، ومشاركة الاحزاب في تكوين المفوضية الدستورية، بحيث يتم تمثيلهم في اللجنة العليا والقائدة للانتخابات ولجنة السجل الانتخابي.

وتناولت مذكرة القوى السياسية قضية هامة تتعلق بالمبالغ التأمينية العالية التي يطرحها مشروع القانون. وهذه المبالغ تجعل فرص الترشيح غير عادلة .. وتضع معايير الترشيح طبقية .. بمعنى إن من يملك المال هو الذي يستطيع ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أو نائباً برلمانياً.

لكن في واقع الأمر هناك شخصيات وطنية ديمقراطية ومؤهلة سياسياً واجتماعياً أن ترشح نفسها لقيادة العمل السيادي والتشريعي والتنفيذي بالبلاد لكنها لا تستطيع توفير هذه المبالغ الطائلة، فلماذا تُحرم من المشاركة؟ ولمصلحة من هذه الشروط المجحفة؟ مما لا يدع مجالاً للشك إن المستفيد الأكبر منها - حزب المؤتمر الوطني.

وفي النهاية نخلص إلى أن توسيع «ماعون» مشاركة القوى السياسية في كافة القضايا الاستراتيجية التي تتعلق بمستقبل السودان موحداً أرضاً وشعباً كفيلة بالوقوف عندها ومراجعتها لتجنب المخاطر وتحريك آليات التحول الديمقراطي الذي نصت عليه اتفاقيات السلام.

وحرى بالمؤتمر الوطني أن يراجع مواقفه المتعنتة والنأي عن الرؤى الاحادية والانفراد بترجيح كفة مصالحه على مصالح شعبنا وقواه السياسية الوطنية الحادبة على مصلحة الوطن.

والجدير بالوقوف عنده إن هنالك شبه اجماع من القيادات البارزة والفاعلة في المؤتمر الوطني تؤكد دعمها للاجماع الوطني في القضايا المحورية وقانون الانتخابات يمثل بالون اختبار حقيقي لمصداقية هؤلاء «الحمائم» المحبين للسلام ووحدة تراب الوطن.